1. تعريف وخصائص الأسواق المالية الدولية:

أولاً. تعريف الأسواق المالية الدولية:

إن هناك أسواق مالية تتجاوز بتعاملاتها اليومية ونشاطاتها الاعتيادية حدود الدول التي تعمل فيها، فصارت هذه الأسواق تعرف بالأسواق المالية الدولية، وترتبط بهذه الأسواق وبالتبادلات الدولية لمختلف السلع والخدمات ورؤوس الأموال أسعار صرف العملات الأجنبية.

ينصرف المعنى الواسع للسوق المالية الدولية إلى أنها مجموعة المؤسسات المالية التي تتولى دور الوساطة المالية بين طالبوا الأموال وعارضوها على مستوى العالم أجمع، ومن أهم هذه المؤسسات التي تتألف منها هذه السوق هي:

- البنوك المركزية، البنوك التجارية والمتخصصة؛
- شركات التأمين، صناديق التقاعد والمعاشات؛
- صناديق الاستثمار، صناديق التمويل والإدخار؛
- حكومات مختلف الدول، المؤسسات المالية الدولية والشركات متعددة الجنسيات.

يطلق مصطلح الأسواق المالية الدولية على أسواق النقد وأسواق الأوراق المالية (Securities Markets) من

أسهم وسندات وأسواق الصرف الأجنبي وأسواق المشتقات التي توجد في الدول الصناعية.

ثانياً. خصائص الأسواق المالية الدولية: تتميز الأسواق المالية الدولية بعدة سمات نذكر منها ما يلي:

- لا تخضع الأسواق المالية الدولية لرقابة السلطات النقدية والمالية لأي بلد بمفرده؛
- المتعاملون في الأسواق المالية الدولية يتمتعون بثقة إئتمانية كبيرة من الدرجة الأولى، مثل المؤسسات الكبرى العامة والخاصة، المؤسسات الدولية، حكومات الدول المختلفة؛
- شمولية وعالمية هذه الأسواق، حيث أصبح من الممكن التعامل مع جميع الأسواق في العالم وبصفة متواصلة طيلة ساعات اليوم الواحد بإستخدام أحدث أجهزة الإتصال، وما شجع هذا التطور هو انفتاح الأسواق وإلغاء الحواجز والقيود المحلية التي تفرضها أحياناً السلطات النقدية؛
- توفر أسواق نقدية ذات حجم كبير قادرة على استقطاب الأموال المحلية والأجنبية وبعض العملات المختلفة، وبالتالي فوجود أجهزة مصرفية عالية وقوية، وتعدد المؤسسات المالية بمختلف أشكالها أدى إلى المساعدة على قيام سوق نقدية كبيرة تعمل على تقوية وتغذية الأسواق المالية الدولية.
- ارتفاع حجم المعاملات الخاصة بالأدوات الاستثمارية الأجنبية في سوق مالية وطنية معينة، بحيث يشكل هذا الحجم نسبة عالية من التبادلات الجارية بشكل اعتيادي وذلك مثل: سوق لندن بالنسبة لليورو دولار.

- ارتفاع نسبة مساهمة بلد ما أو عدد محدد من البلدان بشكل عام وأسواق معينة بشكل خاص في القيمة الكلية للتبادلات الدولية.
- اعتماد شبكة الاتصالات الدولية في التعاقدات على التبادلات الدولية ومتابعة إجراءات تنفيذها. ويغطي هذا الاعتماد مختلف الأدوات الاستثمارية وكافة الأسواق النظامية وغير النظامية.
- تزايد دور التعاملات غير النظامية، حيث صارت هذه التعاملات سمة بارزة للأسواق المالية الدولية بسبب تعاضم نسبتها في القيمة الكلية لهذه الأسواق.
- إن غالبية الأسواق تسودها المضاربة فتعاني من تقلبات شديدة وحساسية عالية للشائعات.
- إن التتبع لتقلبات الأسواق المالية الدولية بمختلف فتراتها يبين وجود ارتباط واضح فيما بين هذه الأسواق وهذا يؤكد مدى عالمية الأسواق المعنية.

II. عوامل قيام وتعزيز الأسواق المالية الدولية:

- إن هناك العديد من العوامل التي دفعت إلى قيام الأسواق المالية الدولية وعززت من دورها الإقتصادي، ومن هذه العوامل نذكر ما يلي:
- إن انفتاح اقتصاديات السوق المتقدمة على بعضها البعض في أوروبا في البداية، و ثم مع الولايات المتحدة الأمريكية واليابان كان العامل الهيكلي الأكثر فعالية في قيام الأسواق المالية الدولية، و ثم في نهوضها وذلك لتلبية المتطلبات المختلفة لحركات رؤوس الأموال والسلع والخدمات؛
- إن تزايد حركة رؤوس الأموال الدولية وخاصة الأمريكية المتجهة نحو البلدان المتضررة من الحرب العالمية الثانية، قد أسهم في بروز الأسواق المالية الأوروبية والأمريكية وذلك لتكثيف وتنظيم وتوجيه ومتابعة هذه الحركة؛
- إن توجه رؤوس الأموال الغربية وخاصة الأمريكية واليابانية إلى بعض المناطق الآسيوية، وبشكل رئيس إلى كوريا الجنوبية، تايوان، هونغ كونغ، سنغافورة، تايلندا، الفلبين وماليزيا، وذلك لخلق نماذج اقتصادية رأسمالية -تحد من اتساع نطاق الأنظمة الماركسية-، قد أسهم في ظهور أسواق مالية دولية في هذه الدول، ومع تطور الصناعات المعززة للتصدير واتساع التجارة الدولية للدول الآسيوية المذكورة واستمرار الإنخفاض النسبي لتكلفة العمل، ازداد الاهتمام بالأسواق والاقتصاديات السابقة كمجالات خصبة للاستثمار وفي مختلف الأدوات المالية المتاحة.
- تراكمت العوائد النفطية منذ بداية سبعينيات القرن الماضي في المؤسسات الائتمانية الغربية، والتي تم توجيهها وقتئذ على وفق ما عرف بسياسة "إعادة الدورة المالية"، حيث قامت الدول المصدرة للنفط على مستوى الحكومات والأشخاص بثلاثة أمور رئيسية:

✓ شراء حصص من أسهم الشركات الغربية وخاصة الأوروبية؛

✓ تقديم الديون إلى البلدان النامية غير النفطية بشكل مباشر أو من خلال المؤسسات المصرفية أو الأسواق

المالية الغربية؛

✓ الاستثمار في السندات الصادرة عن الحكومات أو الشركات في الدول الرأسمالية.

- تطور وسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية منذ بداية القرن العشرين فيما بين مختلف أنحاء العالم وقد توج هذا التطور في بداية التسعينيات بتدشين شبكة الاتصالات الدولية (Internet)، والتي أسهمت في تكثيف المعلومات المالية، وفي توفير التسهيلات الكافية لتداول الأدوات الاستثمارية وفي تحويل الأموال في أوقات قياسية وفق ضمانات أكبر.

- إن نشوء الأسواق المالية المحلية في كافة دول العالم النامية تقريبا -هذا ما تحقق في العقدين الأخيرين من القرن الماضي-، قد أسهم في تعبئة الإمكانيات الاستثمارية الداخلية للدول المعنية وتوجيهها دوليا. فقد أدى ازدياد وعي المقيمين بنشاطات الأسواق المالية إلى التحول نحو الأسواق المالية الدولية الأكثر تطورا في العالم.

- التطور الإداري للأسواق المالية الدولية وشمولها لوكالات متخصصة في تقديم الخبرات التكتيكية والتسهيلات الإدارية، والتي يمكن لها توفير الفرص الكافية لتنوع الاستثمارات الدولية، ولكشف الصعوبات الحقيقية مثل ضعف المعلومات وتباين السياسات المالية وازدواجية الضرائب.